ردود
ابن طولون النحوية على الكوفيين
في شرحه على ألفية ابن مالك

د. مثنى فاضل ذيب الجبوري
كلية الشريعة

المقدمة

الحمد لله على ما أسدى من النعم والصَّلاة والسلام علـــى نبيـــه محمّـــد وآلـــه وأصحابه أجمعين.

أما بعد: فألفية ابن مالك من المؤلفات المشهورة في النحو العربي وهي من أهم المصادر التي عُرفت لدى النحويين، وقد تلقفها طلبة العلم يحفظونها ويتدارسونهُا والتفت إليها العلماء يشرحونها ويتناولون مادتها، ومن أبرز شـــرّاحها ابـــن عقيـــل والأشـــموني وغيرهم الكثير ومنهم العالم الجليل ابن طولون.

وشرْحُ ابن طولون هذا، هو من كتب التراث في النحـــو، وأحـــد مصـــادره، إذ أودعهُ صاحبهُ كثيراً من التعليقات المهمة، والتوضيحات الدالة، كما أكثر من ذكر الأحكام اللغوية، والعلل النحوية، مفصلاً القول في الكثير من المسائل النحوية عارضاً فـــي ذلـــك العديد من المناقشات والآراء الواردة عن العلماء، وأكثر من حشد الشواهد قرآنا وحـــديثاً وشعراً ومثلاً، ونظراً لأهمية شرح ابن طولون على الألفية من بين بقية شـــروح الألفيـــة الأخرى لما يمتاز به من صفات فريدة، فهو مختصر غير مخل مفيد مغني وممتع، وكذلك لمكانة هذا العالم الجليل ارتأيت أن يكون بحثي هذا في شرحه وحياته حيث سلّطت الضوء على منهجه في الردّ على الكوفيين مع إيجاز وبيان لبعض المسائل التـــي خـــالف فيهـــا الكوفيين.

وقد اقتضى البحث أن تكون خطته مشتملة على مبحثين الأول منها وقـــع فـــي مطلبين والثاني منه وقع في ثلاثة مطالب.

بدأت المبحث الأول بالكلام عن ابن طولون ومنهجه في الرد على الكوفيين ففي المطلب الأول شرعت بالتعريف بابن طولون وقسمته إلى قسمين الأول تكلمت فيه عـــن سيرة ابن طولون الذاتية فبيّنت الحقائق المتعلقة باسمه ونسبته فضلا عـــن لقبـــه وكنيتـــه وكذلك ما قيل في ولادته ونشأته، ووفاته.

ثمّ عرجت في القسم الثاني على الحديث عن سيرة ابن طولون العلمية، فتحدثت بموضوعية وعلمية عن طلبه للعلم وعن دراسة مذهبه النحوي مع ذكر بعـــض شـــيوخه وكذا تلامذته وذكر بعضهم واختتمت الحديث عن سيرته العلمية بذكر جملة من مؤلفاته.

أما المطلب الثاني فخصصته لبيان منهج ابن طولون في الردّ على الكوفيين إذ استقرأت شرحه للألفية وحصرت المسائل التي ردّ فيها على الكوفيين وقسمت طريقة ردّه في نقاط موضحة لمنهجه ومثلت لكل منها بمثال يوضحها ويكشف عن حقيقتها لتعمّ به الفائدة وترسم صورة علميته بدقة.

وفي المبحث الثاني ارتأيت أن أورد مختارات من ردود ابن طولون النحوية على الكوفيين في شرحه للألفية، وقسمته إلى ثلاثة مطالب: الأول نماذج من ردوده في الاسم والثاني بخصوص الفعل والثالث بخصوص الحرف ثم ختمت البحث بخاتمة لخصت فيها ما توّصلت إليه في البحث، وأردفتها بذكر المصادر التي اعتمدت عليها في البحث.

على هذا النحو جاء هذا البحث بمبحثيه ومطالبه، آملاً أن يلقى قبولاً وأن يفي بالغرض الذي كتب لأجله.

وأخيراً، فهذا عملي المتواضع، أرجو أن أكون قد وفقت فيه لرسم صورة واضحة تبيّن سيرة ابن طولون لمن لم يطّلع عليها، وكذلك إمكانيته ومقدرته وسعة علمه واطلاعه في علم النحو عن طريق بيان منهجه في الردّ وطرح جملة من ردوده، فإن أصبت فَلله الحمد، وإن أخطأت فحسبي أني لم أتعمد ذلك، واستغفر الله عن كل زلة وهفوة، والله ولي التوفيق.

المبحث الأول
التعريف بابن طولون ومنهجه في الرد على الكوفيين

المطلب الأول: سيرة ابن طولون الذاتية والعلمية

١- سيرة ابن طولون الذاتية

أ- اسمه ونسبته ولقبه: هو محمد بن علي بن محمد[١]، الشيخ الإمام المسند المفنن الفهامة، ابن الشيخ علاء الدين، ابن الخواجه شمس الدين[٢]، أو هو محمد بن علي بن أحمد[٣] (المدعو محمد) ابن علي بن خمارويه[٤]، أو حمّارويه[٥]، الشهير بابن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي[٦].

ولقب ابن طولون بشمس الدين[٧]، وهو لقب دارج في زمانه وعصره[٨]، ولبلوغ علمه وشهرته أُلحقَ به هذا اللقب فضلا عن كونه حنفيا كما تقدم.

ب- كنيته: كُني ابن طولون بأكثر من كنية أشهرها (أبو عبد الله)[٩]، وكُني أيضاً (أبو الفضل)[١٠]، وهي كُنى تعريفية ليس إلا، إذا عرفنا أنه مات ولم يتزوج وبالتالي لم تكن له ذرية[١١].

ج- ولادته ونشأته: ولد الشيخ محمد بن طولون في الصالحية بمدينة دمشق[١٢]، بالسهم الأعلى قرب مدرسة (الحاجبية)[١٣] في (حكر الحجاج) أو (حكر بني القلانسي) قبلي مدرسة الشيخ أبي عمر[١٤]، وذلك في شهر ربيع الأول سنة ثمانين وثمانمائة هجرية الموافق لعام ١٤٧٥م[١٥].

وتوفيت والدته (أزدان) الرومية بالطاعون وهو لم يمشِ، فنشأ بكنف والده، وعمه مفتي دار العدل الشريف أقضى القضاة جمال الدين يوسف بن طولون ووالدهما، وأخيه من أمه الخواجا برهان الدين بن قنديل[١٦].

د- وفاته: توفي محمد بن طولون يوم الأحد الحادي عشر أو الثاني عشر من جمادي الأولى سنة ٩٥٣هـ الموافق ١٥٤٦م، ودفن بتربتهم، عند عمه القاضي جمال الدين، بسفح قاسيون قبلي الكهف الخوارزمية[١٧]، ولم يتزوج ولم يعقب أحداً[١٨].

ونعتقد أن سبب عدم زواجه هو لانشغاله في طلب العلم والتأليف والتدريس، إذا علمنا أن الكثير من العلماء لم يتزوجوا لهذا السبب ومن هؤلاء:

١. أحمد بن عمر بن محمد البدر أبو العباس الطنبذي القاهري الشافعي، ولد في ٧٤٠هـ، وهو من علماء العربية والفقه[١٩].

٢. عبد القادر بن عبد العزيز بن السلطان ولد ٦٤٢ هـ، توفي ٧٣٧هـ[٢٠].

٢- سيرة ابن طولون العلمية

أ- طلبه للعلم: لقد بدأ محمد بن طولون طلبه للعلم مبكراً جداً إذ إنه تعلم الخط بمكتب المدرسة الحاجبية، وأتم حفظ القرآن في سنة (٨٨٧هـ) أي في السابعة من عمره[٢١].

ثم حفظ (المختار) في الفقه على مذهب أبي حنيفة ثم حفظ كتاب (المنار) في أصول الفقه للعلامة حافظ الدين النسفي ثم حفظ (الخلاصة الألفية) في النحو لابن مالك وحفظ المقدمة الآجرومية للإمام ابن آجروم[٢٢].

ولم تشغله كل هذه العلوم عن تلاوة القرآن بالسبع– إفراداً وجمعاً– من طريقي الشاطبية وأصلها (التيسير) لأبي عمرو الداني، وما وافق ذلك من الكتب المشهورة، على العلامة محي الدين الاربدي المقرئ[٢٣].

ثم قرأ على عمه جمال الدين بن طولون شرحها لشيخه العلامة زين الدين بن العيني أيضا.

وكذلك درس علم أصول النحو عن جمع أيضا فهو قد أخذه عن عبد الصمد الهندي والشهاب بن شكم، ودرس علم التصريف عن جمع على الشمس بن رمضان، ودرس علم المنطق عن جمع على ملا شمس، ودرس علم التفسير عن جمع على شيخ الحنابلة الشهابي العسكري وغيره.

ودرس علم الفرائض عن جمع على عمه الجمال بن طولون، ودرس علم الفلك عن جمع على الشمس بن أبي الفتح، ودرس علم الطبيعي عن جمع على الشمس بن مكي، ودرس علم الآلهيات عن جمع على الشمس بن مكي، ودرس علم التاريخ عن جمع على الجمالي بن المبرد، ودرس علم اللغة عن جمع على الشهاب العسكري، ودرس علم التصوف عن جمع على أبي الفتح الإسكندري، ودرس علم الفقه عن جمع على عز الدين بن حمراء فضلا عن علوم أخرى[٢٤].

ب– مذهبه النحوي: عند دراسة كتب محمد بن طولون نستطيع أن نستخلص بأنه بصري المذهب، لكنه غير متعصب لمذهبه، ويمكننا ملاحظة ذلك من ترجيحاته واختياراته النحوية إذ أن كثيراً من آرائه توافق آراء البصريين، بالمقابل فأن هناك آراء واختيارات توافق الكوفيين وغيرهم، وحتى أنه يمزج بين المذهبين في المصطلحات النحوية، فنراه يستعمل مصطلح (الخفض) مرة ويستعمل مصطلح (الجر) مرة أخرى، ويستعمل عبارة (مفعول لم يُسمّ فاعله) مرة، وأخرى ويستعمل عبارة البناء للمجهول وهكذا، **فمن الآراء التي وافق فيها الكوفيين:**

رأيه في جواز منع صرف المصروف، وقال ما نصهُ: «... وإنما الاختلاف في عكسه، وهو منع صرف المصروف للضرورة، والصحيح: جوازه، كما ذهب إليه الكوفيون...»[٢٥].

ومن الآراء التي وافق فيها البصريين:

- رأيه في أن المضاف والمضاف إليه رتبة واحدة، والمضاف إلى المضمر في رتبة العلم، وقال ما نصه: «والصحيح ما نُسب إلى سيبويه: أن المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم»[٢٦].
- رأيه في موضوع التنازع، من أن إعمال الثاني أولى من إعمال الأول، وهذا يوافق مذهب البصريين، فقال ما نصه: «اختار البصريون إعمال الثاني، لقربه من المعمول، واختار الكوفيون إعمال الأول، لسبقه، والصحيح مذهب البصريين...»[٢٧].

ج- شيوخه: تتلمذ الشيخ محمد بن طولون، على يد الكثير من علماء عصره. وقد ذكرنا بعضهم آنفاً في موضوع (طلبه للعلم)، وبما أن الشيخ ابن طولون كان موسوعةً من العلوم المختلفة، فقد درس على يد الكثير من العلماء ومن كافة الاختصاصات، فمنهم علماء الفقه، والعربية بكافة علومها، والطب، والتعبير، والهندسة وغيرها[٢٨]، ومن هؤلاء، فضلا عن المتقدم ذكرهم، القاضي ناصر الدين أبي البقاء زريق، والخطيب سراج الدين الصيرفي، وابن النعيمي، وأخذ عن السيوطي إجازة مكاتبة في جماعة من المصريين وآخرين من أهل الحجاز.[٢٩]

د- تلاميذه: كان ابن طولون ماهراً في النحو علامة في الفقه، مشهوراً بالحديث، وولي تدريس الحنفية بمدرسة شيخ الإسلام أبي عمر وإمامة السليمية بالصالحية، وقصده الطلبة في النحو، ورغب الناس في السماع منه، وكانت أوقاته معمرة بالتدريس والإفادة، وممن أخذ عنه شيخ الإسلام الشيخ إسماعيل النابلسي، مفتي الشافعية، والشيخ العلامة زين الدين بن سلطان مفتي الحنفية، وشيخ الإسلام شمس الدين العيثاوي، مفتي الشافعية، وشيخ الإسلام شهاب الدين الوفائي مفتي الحنابلة، وقريبه القاضي أكمل بن مفلح وغيرهم[٣٠].

هـ- مؤلفاته: يمكن أن نعد ابن طولون، من أغزر علماء العرب تأليفاً إذا علمنا أن مجموع مؤلفاته تربو على سبعمائة وخمسين مؤلفاً، وبعملية حسابية بسيطة نُدرك ذلك، إذا افترضنا أنه بدأ التأليف في سن الخامسة عشرة، فمعنى ذلك أنه يؤلف بحدود

خمسة عشر مؤلفاً سنوياً، وهذا يُعد رقماً كبيراً في ذلك الوقت، إذا أخذنا بالاعتبار وسائل التدوين وصعوبتها آنذاك، ومن هذه المؤلفات:

١. مصنفه الموسوم(اللؤلؤ المنظوم في الوقوف على ما اشتغلت من العلوم)[٣١].
٢. الغرف العلية في تراجم متأخري الحنفية[٣٢].
٣. الفلك المشحون في أحوال ابن طولون[٣٣].
٤. القلائد الجوهرية[٣٤].
٥. الفهرست الأوسط[٣٥].
٦. النفحات الأزهرية في الفتاوى العونية[٣٦].
٧. المسلسلات الكبرى[٣٧].
٨. صنف في علم فضائل القرآن وأخذ أربعين حديثاً[٣٨].
٩. إرسال الدمعة في بيان ساعة الإجابة يوم الجمعة[٣٩].
١٠. الدرر الغوالي في الأحاديث العوالي[٤٠].
١١. الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام[٤١].
١٢. ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر[٤٢].

وقد أورد صاحب كشف الظنون العشرات من أسماء مصنفات ابن طولون، وكذا صاحب الاعلام[٤٣]، ولضيق المقام فلتنظر هناك.

المطلب الثاني: منهجه في الرد على الكوفيين

قد علمنا أن ابن طولون بصريّ المذهب النحوي ولكن هذا لا يعني أنه مقلّد تقليداً تاماً له بل المتتبع لشرحه يجد له خروجاً عنه وترجيحات لا تنسب إليه وهذا ما يدلّ على استقلاليته وثبوت اجتهاده.

قبل الدخول في بيان منهج ابن طولون في الردّ على الكوفيين في شرحه لابدّ من بيان أن له في شرحه توقفاً واضحاً في مسائل كثيرة فهو في عرضه لها يكتفي بذكر الأقوال الخاصة بالمدرستين من دون ترجيح بينهما ومن أمثلته سرده للخلاف بين المدرستين في «الأصل في ضمائر الرفع المنفصلة»[٤٤]، و«هل أن تقدّم ما ومن الاستفهاميتين شرط في موصولية (ذا) أو لا تشترط»[٤٥]، و«إبراز الضمير في الخبر

المشتق في أحد صوره»[٤٦]، و«أصل أفعل التعجبية فعل أم اسم»[٤٧]، وغيرها[٤٨]، وأرى أن ابن طولون لأنه بصري لم يظهر له ما يرّجح قول غيرهم اعتمده وذكر غيره من باب إيراد الخلاف أو أنه متوقف في المسألة ولم يترجح عنده أحد المذهبين لذا فهو يورد القولين على وجه سواء.

ومن منطلق بصريته واجتهاده نلمس جلياً في شرحه للألفية ردوداً على كثير من الأقوال وبالأخص الكوفية منها،هذا وقد سرى في ردّه على أقوال الكوفيين على نهج مبنيّ على شرحه المختصر فهو في أكثر من موطن من كتابه يحيل في تعليل الردود إلى المطوّلات كما سيتبين مما يلزم منه بالفحوى أنه مختصر وقد بيّنت هذا في المقدمة، ويلاحظ في منهج ردّه على الكوفيين ما يأتي:

١. في مواطن من شرحه يذكر قول البصريين مع دليله ويقوّيه ويبيّن شهرته ثمّ يردّ قول الكوفيين مع بيان وجه ضعفه وتوجيه وتأويل دليلهم، ومما جاء على هذا الوجه ردّه قول الكوفيين في اسمية نعم وبئس إذ قال: «والدليل على فعلية نعم وبئس دخول تاء التأنيث عليهما في نحو (فبها ونعمت) ونحوه مشهور في اللسان ولا دليل للكوفيين على اسميتها باتصالهما بحرف الجر نحو نعم السير على بئس العير وما هي بنعم الولد لتأوله بدخول حرف الجر على موصوف محذوف تقديره على عير بئس العير وبمولود نعم الولد»[٤٩].

٢. في بعض المواطن يضعّف أقوالاً يسردها ويضمنها قول الكوفيين دون دخول في التفاصيل ودون تعليل وبيان لوجه التضعيف ويكتفي في الرد بالإحالة للمطولات، إذ قال ما نصه: «والرافع للخبر هو المبتدأ عند سيبويه وإليه ذهب الناظم لا الابتداء كما قال ابن السراج وصحّحه أبو البقاء ولا هما كما ذهب إليه بعض البصريين وعن الكوفيين أن المبتدأ والخبر كلّ منهما رفع الآخر وهذه الأقوال كلّها ضعيفة ووجه ضعفها مذكور في المطولات»[٥٠].

٣. في بعض المسائل يصرّح بالحكم على قول الكوفيين بأنه ضعيف من دون تعليل مما يعني عدم اقتناعه به مطلقاً، قال ابن طولون: «وقول الكوفيين إن افعل مجزوم بلام مقدّرة ضعيف»[٥١].

٤. في معرض سرده لأقوال في مسألة يورد ابن طولون قول كلّ من البصريين والكوفيين مصحّحاً قول البصريين مع تعليله للتصحيح والاعتماد على قول عالم في تقوية تصحيحه مع عدم تعرضه لقول الكوفيين لا بالحكم عليه بالردّ ولا ببيان وجه ردّه وهذا يعني أنه يردّه لزوماً ولا يرى له قوة تستلزم ذكره، قال ابن طولون ما نصه: «اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول وذكر ذلك سيبويه»(٥٢).

٥. قد يعمد ابن طولون إلى سرد أقوال كثيرة في المسألة الواردة ويصدّر قول الكوفيين بزعم تضعيفاً له ثم يتبنى قولاً مبيّنا وجه اختياره فيكون ردّه بذلك مجملاً وباللزوم، قال ابن طولون في من (أين اشتق الفعل والوصف) ما نصه: «الفعل والوصف مشتقان من المصدر وهو الصحيح من مذهب البصريين... وزعم الفارسي منهم واختاره الشيخ عبد القاهر أن الفعل أصل في الوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما، وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتق من الآخر، والصحيح الأول لأن الفرع لابدّ فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدلّ على الحدث والزمن والصفة تدلّ الحدث والموصوف ولا دلالة لها الزمن المعيّن»(٥٣).

٦. يصدّر في مسائل حكماً على مسألة مبيّنا أنه خلاف قول الكوفيين من دون تعليل أو بيان لوجه الردّ، ذكر في مسألة دخول التاء على الفعل الماضي إذا أسند لجمع المذكر السالم ما نصه: «وأما جمع المذكر السالم فيجب تذكيره خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا التذكير والتأنيث»(٥٤).

٧. قد يأتي بحكم الكوفيين في مسألة مع عطف قول عالم عليه مورداً دليلهم مناظرهم فيه مناظرة علمية للتوصل إلى إبطاله، فقد أورد في باب ظن وأخواتها في مسألة الإلغاء والتعليق ما نصه: «وأجاز الكوفيون والأخفش الإلغاء مع التقدّم، واستدلوا بقوله: (إني وجدت ملاك الشيمة الأدب) برفع ملاك على الابتدائية والأدب على الخبرية، وأجيب عنه بأنا لا نسلّم أن هذا ليس من باب الإلغاء بل هو منه؛ لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضاً للإلغاء نعم الإلغاء، للتوسط بين المعمولين أقوى من الإلغاء مع التقدّم عليهما والعامل

(وجدت) قد سبق به أني ولو سلم من أنه من الإلغاء فهو مؤول عند البصريين على أن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن، والأصل (أني وجدته) فيكون الفعل باقي على عمله والجملة في موضع المفعول الثاني»[٥٥].

٨. في بعض المسائل يكتفي ابن طولون بإيراد قول البصريين في المسألة، ولا يأتي على قول الكوفيين مطلقاً من مثل ما أورد في مسألة مجيء التمييز معرفة حيث أورد ما نصه: «وطبت النفس يا قيس بن عمرو أراد وطبت نفساً، فأدخل (ال) على التمييز ضرورة لأن التمييز لا يكون إلا نكرة عند البصريين»[٥٦].

٩. في مسائل معينة يورد ابن طولون أقوال علماء كوفيين وعلى رأسهم الكسائي أو هو مع تلميذه الفرّاء، ويقوم بردّها إما مع التعليل للرد أو مع عدم التعليل فمثال ما رد به قول الكسائي مع التعليل ما أورده في باب الاشتغال في شروط الضمير المفسّر إذ قال ما نصه: «ويشترط في المفسّر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلو قلت زيداً أنت ضربته لم يجز النصب للفصل بـ(أنت) والأصل في الاسم السابق الرفع وهو الراجح لسلامته من التقدير وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغي الضمير وزعم تلميذه الفرّاء أنهما منصوبان بالفعل المذكور»[٥٧].

١٠. ومما ردّ به القول مع عدم التعليل والتوجيه في مسألة حذف العائد إذا كان وصفاً ما نصه: «ثمّ مثّل بقوله كنت قاض وأشار به إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[٥٨] أي ما أنت قاضيه فحذف العائد على ما، لكن يشترط في هذا الوصف أن يكون غير ماض خلافاً للكسائي فلا يجوز جاء الذي أنا أمس ضارب أي ضاربه بل يتعيّن ذكره»[٥٩].

١١. وقد يردّ قوله مع بيان وجه الردّ ففي باب إعراب الفعل في مسألة نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء بعد الأمر بغير فعل الأمر قال ما نصه: «قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار(أن) أن يكون محضاً وذلك بأن يكون الأمر بصيغة افعل كما مثّل ولا ينتصب بعد الطلب باسم الفعل نحو نزال فتصيب خيرا وأجاز الكسائي النصب فيهما ولا شاهد معه»[٦٠].

المبحث الثاني
مختارات من ردوده على الكوفيين

المطلب الأول: ردوده في الأسماء

١- **عوامل الجر في الاسم:** هذه المسألة من المسائل التي افترق العلماء فيها إلى فريقين، ولم يوضح ابن طولون حقيقة هذا الخلاف كما يظهر في عبارته في معرض حديثه عن علامات الاسم ومنها الجر، سوى أنه أشار إلى أن الجاري على ألسنة البصريين والكوفيين أن الجر يكون بالحرف والإضافة والتبعية، فقال: «الجر، وهو عبارة البصريين، وعبارة الكوفيين: الخفض، والمراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر أو نائبها، سواء كان العامل حرفاً، أم إضافة، أم تبعية، وقد اجتمعت في البسملة فـ(اسم) مجرور بالحرف، و(الله) مجرور بالإضافة و(الرحمن) بالتبعية. وهذا هو الجاري على الألسنة»[٦١].

وحقيقة الخلاف كما يأتي:

الفريق الأول: يرى هذا الفريق أن الجر بحرف الجر، والإضافة، والتبعية «نعت، أو توكيد، أو بدل، أو عطف ويرى هذا الفريق أن ذلك مجتمع في البسملة، فعندهم أن (الرحمن الرحيم) مجروران بالتبعية لأنهما صفتان[٦٢].

الفريق الثاني: يقول إن العوامل التي تجر الاسم هي أما بحرف الجر أو بالإضافة لاغير ومنهم ابن هشام إذ يقول: «وإنما لم اذكر المجرور بالتبعية- كما فعل جماعة- لأن التبعية ليست عندنا هي العاملة، وإنما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل»[٦٣]. ويقول السيوطي: «الجر أما بحرف أو إضافة لا ثالث لهما، ومن زاد التبعية فهو رأي الأخفش مرجوح عند الجمهور»[٦٤].

وهناك فريق لهُ رأيٌ آخر، وهو ما يسمونه الجر بالمجاورة، ومنه ما ورد عن العرب قولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) بجر (خرب)، وحقه الرفع، لأنه وصف للجحر، لا للضب وقد رواه سيبويه وغيره بالرفع، وهو الأكثر، كما رووه بالجر[٦٥]. فالرفع هو الأصل والقياس، وأما الجر فقد جعله الأكثرون[٦٦]- ونسبه بعضهم إلى الجمهور[٦٧]- صفةً للجحر، لكنه جُرَّ للمجاورة، ويسمونه: الجر أو الخفض على الجوار.

وقد اختلفت مذاهب النحويين في هذه المسألة، فذهب سيبويه[٦٨] إلى جواز ذلك لثبوته سماعاً، وكذلك المبرد[٦٩]. وخصه جماعة منهم الطبري[٧٠]، وابن جني في المحتسب[٧١]، والزمخشري[٧٢] بالنعت.

ولا نريد أن نستطرد أكثر في رأي الفريق الثالث، فما يهمنا بيانه وإثباته، هو موقف ابن طولون من الكوفيين، فاختار الرأي الذي يقول إن الجر إما بحرف الجر، أو بالإضافة لا غير، ناحيا منحى الفريق الثاني، هاجرا وتاركا مذهب الكوفيين الذي هو رأي البصريين- أيضا- فقال ما نصه بعد أن ذكر مذهبهم: «... وهذا هو الجاري على الألسنة، والتحقيق خلافه لأن جر المضاف إليه بالمضاف، وليست التبعية العامل، وإنما العامل عامل المتبوع في غير البدل، كما بينت ذلك في إعرابي للخزرجية»[٧٣].

ونحن نختلف مع ابن طولون ونرى أن التبعية هي العامل الثالث من عوامل جر الاسم.

٢- عامل رفع المبتدأ والخبر: اختلفَ العلماءُ في العوامل الرافعة للمبتدأ والخبر إلى مذاهب عدة، ولم يفصل ابن طولون القول في هذه المذاهب، خلا أنه أوردها بشكل مختصر موجز، مجملا هذه الأقوال والمذاهب بقوله: «والرافع للخبر هو المبتدأُ عند سيبويه، وإليه ذهب الناظم، لا الابتداءُ كما قال ابن السراج، وصححهُ أبو البقاء، ولا هما، كما ذهب إليه بعضُ البصريين، وعن الكوفيين أن المبتدأ والخبر كلٌّ منهما رفع الآخر»[٧٤].

وتفصيل القول في هذه المذاهب، كما وردت وأجيبت في كتب النحو وشرحها، يمكن أن نوجزه بما يأتي:

المذهب الأول: مذهب سيبويه، والأخفش، وأبي علي الفارسي، وابن جني، والناظم، وهذا المذهب يقول: إن الرافع للخبر هو المبتدأ، وذلك لأن أصل العمل للطالب، والمبتدأ طالب للخبر- من حيث كونه محكوماً به له- طلباً لازماً، كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب عمل فيه عند طائفة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل[٧٥].

المذهب الثاني: مذهب ابن السراج، وصححه أبو البقاء، وهذا المذهب يقول إن العامل الرافع للخبر هو الابتداء، وحجتهم بذلك هي إن الابتداء هو الذي رفع المبتدأ،

فيجب أن يرفع الخبر، لأنه مقتضي لهما، فهو كالفعل لمّا عمل في الفاعل– عمل في المفعول[٧٦].

المذهب الثالث: مذهب بعض البصريين، ومنهم المبرد وهو إن الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة. وعلى هذا هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ، قولان: والى الثاني ذهب ابن الخباز[٧٧].

ومذهب المبرد هذا عليه كثير من البصريين كما ذكر ذلك ابن يعيش[٧٨]، وذكر الرضي الاستربادي أن هذا هو رأي الكسائي والفراء الكوفيين[٧٩].

المذهب الرابع: هو مذهب الكوفيين الذي يقضي بأنهما: أي المبتدأ والخبر كل منهما رفع الآخر، وحجتهم أن كليهما مفتقر للآخر فكان كل منهما عاملاً في صاحبه، كما أن (أيا) الشرطية عاملة في الفعل بعدها، وهو عامل فيها في نحو (أيا ما تدعوا)[٨٠].

أما ابن طولون فيرجح ضعف كل هذه الأقوال بما فيها ما ذهب إليه الكوفيون، فقال ما نصهُ: «وهذه الأقوالُ كلها ضعيفةٌ ووجهُ ضعفها مذكورٌ في المطولات»[٨١].

والرأي الذي نميل إليه ونرجحه، هو ما ذهب إليه ابن طولون من ضعف الأقوال المتقدمة في رافع الخبر، والرأي الراجح عندنا هو رأي المحققة من حذاق صناعة النحو، القائل: بأن الخبر مرفوع بالابتداء فقط، وهو مذهب المتأخرين من البصريين كما ذكر ذلك ابن الأنباري وابن الحاجب[٨٢].

وهذا هو مذهب الجرمي والسيرافي، كما صرح به ابن مالك[٨٣] ومذهب الجزولي والزمخشري أيضا[٨٤]، واختاره ابن يعيش[٨٥].

٣- تقديم التمييز على عامله: ذكر ابن طولون أن النحاة اختلفوا في تقديم التمييز على عامله إذا كان متصرفا، ونقل الإجماع على عدم جواز تقديمه على عامله إذا كان اسما، وعدم جواز تقديمه إذا كان فعلا غير متصرف، فقال: «أما إذا كان اسما، فلا يتقدم عليه بإجماع، نحو (عندي عشرون درهما) فالعامل في (درهما): (عشرون)، فلا يجوز (عندي درهما عشرون).

وأما إذا كان فعلا: فإن كان الفعل غير متصرف، فلا يجوز أيضا تقديمه عليه، نحو (ما أكرمك أبا، ونعم رجلا زيد)»[٨٦].

وخلاف النحويين في تقديمه على عامله إذا كان متصرفا،كما ذكر ابن طولون على ثلاثة مذاهب:

الأول: نسبه لسيبويه، ومذهبه المنع[٨٧].

الثاني: نسبه لأبي عثمان المازني والمبرد[٨٨]، والناظم في غير الألفية[٨٩]، ومذهب هؤلاء جواز التقديم على العامل المتصرف.

الثالث: جواز تقديمه بقلة، ولم ينسبه لأحد، أو لم يقل به أحد كما يرى ابن طولون وإنما هو المستنتج من قول ابن مالك: (نزرا سبقا) من قوله:

وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

والخلاف المتقدم بمذاهبه الثلاثة يظهر واضحا عند ابن طولون في قوله: «وإن كان متصرفا، ففي تقديم التمييز عليه خلاف، والمشهور منع تقديمه، وهو مذهب سيبويه، وأجاز قوم تقديمه، منهم المازني والمبرد، وتبعهم الناظم في غير هذا النظم، وظاهر قوله: (نزرا سبقا) أن له مذهبا ثالثا، وهو جواز تقديمه بقلة، ولم يقل به أحد..»[٩٠].

بقي أن نذكر أن ابن طولون لم يصرح بأن ما ذهب إليه المازني والمبرد وتبعهم به الناظم، هو مذهب جماعة من الكوفيين، كما نص على ذلك ابن يعيش: فقال: «وقد ذهب أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد، وجماعة من الكوفيين إلى جوازه»[٩١]، فبه قال الكسائي من الكوفيين[٩٢] وبه أيضا قال الجرمي[٩٣].

وما يهمنا من ذلك كله هو موقف ابن طولون من الكوفيين، فمذهبهم عنده كما تقدم ليس مشهورا أو مختارا عند ابن طولون، فالمذهب المنتقى والمشهور كما يرى هو مذهب سيبويه حامل لواء البصريين، واختياره هذا يتقوى عندنا بما أورده في مقدمة شرحه لهذه المسألة تعليقا على بيت الألفية: «وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا يعني: أن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه، فيلزم تأخير التمييز، وقوله: (مطلقا)، أي سواء كان اسما، أو فعلا»[٩٤].

وحجة من منع التقديم إذا كان العامل متصرفا،تكمن في كون التمييز فاعلا في الأصل، والفاعل لا يتقدم فكذلك ما في قوته، فلا يجوز أن تقول: (نفسا طاب زيد) فالمميز (فاعل)، والفاعل لا يتقدم على الفعل[٩٥].

أما الفريق الثاني وهم المازني وجماعة من الكوفيين، القائلون بالجواز، فحجتهم في ذلك أمران:

أحدهما: أن العامل فعل محض، فيجوز تقديمه، كما أن الحال يجوز تقديمه في نحو (راكبا جاء زيد)، وأن العامل فعل محض فيعمل في الحال مقدمة ومؤخرة، وكأنه قاس على الحال.

والثاني: استدلوا بقول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب[٩٦]

والأصل: تطيب نفسا[٩٧].

والذي نراه أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من البصريين، هو المشهور كما يرى ابن طولون، هو الراجح عندنا، فحجتهم أقوى في كون التمييز فاعلا في الأصل، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم التمييز إذا كان هو الفاعل في الأصل.

أما ما استدل به من ذهب إلى الجواز، فقد كفانا غير واحد من النحويين بالرد عليه، فالجواب عن الاستدلال الأول: أن المميز (فاعل) فلا يجوز تقديمه بخلاف الحال، فقولك: جاء زيد فعل وفاعل، و(راكبا) بعد ذلك فضلة في حكم المفعول فيجوز تقديمه، كما يجوز تقديم المفعول نحو (ضرب زيدا عمرو)[٩٨].

والجواب عن الثاني: أن ما أنشدوه يمكن أن يقابل برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضا[٩٩]:

..... وما كان نفسي بالفراق تطيب

المطلب الثاني: ردوده في الأفعال

القول في (نعم) و(بئس) أهما فعلان؟ أم اسمان؟:

الذي يظهر من كلام ابن طولون في هذه المسألة، أن النحويين اختلفوا وتناقضوا في (نعم) و(بئس) أهما فعلان؟ أم اسمان؟ على الرغم من أنه لم يصرح بخلاف النحويين فيها، ناسبا القول باسميتهما إلى الكوفيين، دون نسبة القول بفعليتهما إلى أحد، ذاكرا برهان

ودليل كل فريق، فقال ما نصه: «والدليل على فعلية (نعم، وبئس)، دخول تاء التأنيث عليهما في نحو (فبها ونعمت)، ونحوه مشهور في اللسان ولا دليل للكوفيين على اسميتها، باتصالهما بحرف الجر، نحو (نعم السير على بئس العير)، و(ما هي بنعم الولد)»[١٠٠].

ويتضح من نص ابن طولون الذي أوردناه، أن النحاة انقسموا في فعلية واسمية (نعم، وبئس) إلى قسمين:

القسم الأول: من يرى أنهما فعلان، ولم ينسبه ابن طولون لأحد، وحقيقته هو مذهب سيبويه وعامة البصريين، وتابعهم به الكسائي[١٠١].

القسم الثاني: من يرى أنهما اسمان، ونسبه ابن طولون للكوفيين، وحقيقته هو مذهب الفراء وأبو العباس ثعلب وأصحابه[١٠٢].

وواضح أيضا أن المذهب المصطفى والمختار عند صاحبنا هو المذهب القائل بفعلية (نعم وبئس) فقال: «والدليل على فعلية نعم وبئس»[١٠٣]، وقال على دليل وحجة من استدل لهما بأنه «مشهور في اللسان»[١٠٤].

أما مذهب الكوفيين وهو ما يهمنا في بحثنا، فمرجوع عند ابن طولون ولا دليل ولا برهان عليه، وما ذكروه من براهين عليه كما تقدم مردودة «لتأوله بدخول حرف الجر على موصوف محذوف، تقديره: على عير بئس العير، وبمولود نعم الولد»[١٠٥].

والراجح عندنا والمختار مذهب البصريين وهو ما أيده ابن طولون، ويتعزز ويتقوى بحجة أخرى لهم، أن (نعم وبئس) مبنيات على الفتح، فهذا دليل على رسوخ قدميهما في الفعلية، كالأفعال الماضية فمن ادعى فيهما الاسمية فعليه أن يوضح العلة في بنائهما على الفتح.

هذا من صوب، ومن صوب أخر أن أدلة الكوفيين الأخرى فضلا عما تقدم مردودة- أيضا-، وتتلخص في قول العرب: (يا نعم المولى ويا نعم النَّصير)، فقالوا: الأصل في حرف النداء أن يدخل على الأسماء، لأن المنادى مفعول به وهو اسم، ولأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما فلا يحسن أن تقول: (نعم الرجل أمس، ولا نعم الرجل غداً)، ولأنه قد جاء عن العرب برواية قطرب[١٠٦]: نعيم الرجل أنت، على فعيل بفتح الفاء وكسر العين، وفعيل ليس من أبنية الأفعال[١٠٧].

والجواب عن قولهم: (يا نِعمَ المولى)، أنّهُ على حذف المنادى، فكأنه قيل: (يا الله نعم المولى أنت)[١٠٨].

أما الجواب عن استدلالهم برواية قطرب: أن ذلك مما حام حول الشذوذ والندرة تفرد بروايته قطرب، فلا يكون حجة ولو سلم صحتهُ عن العرب فالجواب: الأصل في (نِعْمَ) بالسكون (نَعِمَ) بكسر العين، فـ(الياء) في (نعيم) نشأت من كسرة العين كالياء الناشئة من كسرة (الهاء) و(الياء) في قوله:

..... **نَفْـي الـدَّارهيمِ تنقـادَ الصَّـيارِفِ**[١٠٩]

وطريقة إشباع الحركات عندهم مسلوكة[١١٠].

المطلب الثالث: ردوده في الحروف الخلاف في أصل (لن)

ذكر ابن طولون في شرحه على الخلاصة الألفية اختلاف أعلام الدرس النحوي، في أصل الحرف (لن)، بما فيهم رأي بعض من حمل لواء الكوفيين المتمثل بما ذهب إليه الفراء، والخلاف كما يظهر عنده، جاء على ثلاثة أقوال:

الأول: قول الخليل بن أحمد من أن أصل (لن): (لا أن)، أي مركبة من (لا) و(أن)، حذفت الهمزة تخفيفا، ثم سقطت الألف لالتقاء الساكنين[١١١].

الثاني: قول الفراء، أن النون مبدلة عن ألف (لا) فأصل (لن) عنده (لا)، كما أبدلت الألف عن النون في الوقف[١١٢]...

الثالث: قولٌ يرى صاحبه أن (لن) حرف على إنفرادها[١١٣].

وثمرة الخلاف هذه أفصح عنها ابن طولون وأبانها في قوله في معرض حديثه عن (إعراب الفعل)، دون ذكر بينة وحجة كل قول من هذه الأقوال، فقال ما نصه: «...(لن)، وليست مركبة من (لا) و (أن) حذفت الهمزة تخفيفا، ثم الألف لالتقاء الساكنين، كما ذهب إليه الخليل، ولا أصلها (لا)، أبدلت الألف نونا، كما ذهب إليه الفراء، لانتفاء الدليل عليهما، وهي ناصبة بنفسها اتفاقا»[١١٤].

والرأي المنتخب والمختار عند أبي عبد الله بن طولون كما يظهر من النص المتقدم، أن (لن) «ناصبة بنفسها اتفاقا»[١١٥]، ناهجا نهج من تقلد مذهب البصريين خلافا للخليل، فالقول: بأنها ناصبة بنفسها هو قول سيبويه[١١٦].

أما الرأيان الآخران، رأي الخليل، ورأي الفراء، فهما مردودان عند صاحبنا، «لانتفاء الدليل عليهما»[١١٧].

وبهذا يكون ابن طولون قد خالف ما ذهب إليه الفراء من الكوفيين.

وهنا نود أن نعلق ونذكر، أن الاتفاق الذي حكاه ابن طولون فيما اختاره وذهب إليه،يناقضه ماحكاه وأورده من خلاف وتعارض في هذه المسألة.

والذي نراه أن القول ما قال به سيبويه، والراجح ما رجحه ابن طولون، والتمسك بالأصل أولى وأحق، فالأصل في الحروف أن لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها، لأنها بعيدة عن التصرف.

ويتقوى ترجيحه بأن مذهب الخليل لا يخلو من ضعف لأنك تستطيع أن تقدم منصوب الفعل الواقع بعد (لن) عليه في نحو قولهم: (أما زيداً فلن أضرب)، فلو كان الأصل فيه (أن) لامتنع بدليل امتناع قولهم: (زيداً أن تضرب خير لك) على تقدير: (أنْ تضرب زيداً خيرٌ لك).

أما قول الفراء فلا دليل واضح عليه..

وكيفما دارت القصة فالذي ذهب إليه سيبويه وتابعه به ابن طولون أوضح وأجرى على السَّنَنَ المُنقادِ.

الخاتمة

الحمد لله فقد تمّ البحث بحمده ومنته، وقبل ختمه لابدّ من تلخيص أهم ما استفيد منه بنقاط موجزة، وعليه:

١. عرّف البحث بابن طولون فعلم اسمه محمد ولقبه شمس الدين وكنيته أبو عبد الله وعلمنا أنه من العلماء الذين لم يتزوجّوا لانشغاله بالطلب والتصنيف.
٢. سلّط البحث الضوء على حياة ابن طولون العلمية وكيف أنه نشأ نشأة علمية وانكب على تحصيله منذ الصغر وكان من نتاج ذلك قوة ورصانة علميته وغزارة وموسوعية تأليفه.
٣. في كتابه النحوي شرح ألفية ابن مالك اعتمد مناهج وطرق في طرح المسائل ومن ذلك اعتماده منهجاً محدداً في الردّ لاسيما الردّ على الكوفيين.

٤. امتاز منهجه بالتنوع والدقة والرصانة حيث أوصل ما يريد إما بالتصريح أو بالتلويح مع تأدبه في الردّ إن كان القول المخالف مقبولاً وعدم تردده في الحكم عليه بالقوة إن كان متأكداً من ردّه.

٥. عن طريق دراسة منهجه علمنا أن ابن طولون مستقل مرن لا تابع مقلّد تقليداً أعمى فهو يرجّح ويختار حتى ولو خرج من مذهبه النحوي والتجرّد والموضوعية من أبرز سماته في الشرح.

٦. لتسليط الضوء على علمية الرجل وإمكاناته كان المبحث الثاني فبنقل نماذج من ردوده النحوية على الكوفيين علم ما يملكه من مقدرة في الطرح وقوة في الحجة وتمرّس في المناظرة.

وختاماً أسأل الله العليّ القدير أن ينفع بهذا البحث وأن يجعله في ميزان حسناتي وأن يكتب له القبول وأن يوفقني وأمة الإسلام لما يحب ويرضى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش

(١) ينظر: الفلك المشحون في أحوال ابن طولون: ٢٧، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٥٢/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٤٢٨/١٠، ومعجم المؤلفين: ٥١/١١.

(٢) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٥٢/٢.

(٣) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٧٨/١، والأعلام: ٢٩١/٦.

(٤) ينظر: الأعلام: ٢٩١/٦.

(٥) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٧٨/١.

(٦) ينظر: الفلك المشحون في أحوال ابن طولون: ٢٧، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٥٢/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٧٨/١، ٤٢٨/١٠، والأعلام: ٢٩١/٦، ومعجم المؤلفين: ٥١/١١.

(٧) ينظر: المصادر نفسها: ٢٧، ٥٢/٢، ٤٢٨/١٠، ٢٩١/٦، ٥١/١١، والدارس في تاريخ المدارس: ٣٨١/١.

[٨] ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ١٠/١، ١١،١٢، ١٤، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٥،...

[٩] ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٥٢/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٠/ ٤٢٨، ومعجم المؤلفين: ٥١/١١.

[١٠] ينظر: الفلك المشحون في أحوال ابن طولون: ٢٧.

[١١] ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٥٣/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٧٩/١، ٤٢٩/١٠، والأعلام: ٢٩١/٦، ومعجم المؤلفين: ٥١/١١.

[١٢] ينظر: الفلك المشحون في أحوال ابن طولون: ٢٧، الأعلام: ٢٩١/٦، معجم المؤلفين: ٥١/١١.

[١٣] ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٧٨/١، و معجم المؤلفين: ٥١/١١.

[١٤] ينظر: الفلك المشحون في أحوال ابن طولون: ٢٧.

[١٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢٧، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٧٨/١، والأعلام: ٢٩١/٦، ومعجم المؤلفين: ٥١/١١.

[١٦] ينظر: الفلك المشحون في أحوال ابن طولون: ٢٧.

[١٧] ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٥٣/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٧٩/١، ومعجم المؤلفين: ٥٢/١١.

[١٨] ينظر: المصادر نفسها: ٥٣/٢، و٧٩/١، ٤٢٩/١٠، والأعلام: ٢٩١/٦، ومعجم المؤلفين: ٥١/١١.

[١٩] ينظر: الضوء اللامع: ٦٨/٢.

[٢٠] ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٦/١٩.

[٢١] ينظر: الفلك المشحون في أحوال ابن طولون: ٢٨.

[٢٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢٨- ٢٩.

[٢٣] ينظر: المصدر نفسه: ٣٢.

[٢٤] ينظر: الفلك المشحون في أحوال ابن طولون: ٤٣- ٥٢.

[٢٥] شرح ابن طولون: ٢٠٠/٢.

[٢٦] المصدر نفسه: ٩٥/١.

[٢٧] المصدر نفسه: ٣٦٠/١.

[٢٨] ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٥٢/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٧٨/١-٧٩، ١٠/ ٤٢٨- ٤٢٩، والأعلام: ٦/ ٢٩١، ومعجم المؤلفين:٥١/١١.

[٢٩] ينظر: المصادر نفسها: ٥١/٢، و: ٧٨/١، ومعجم المؤلفين: ٥١/١١.

[٣٠] ينظر: المصادر نفسها: ٥١/٢- ٥٢، ٧٨/١- ٧٩، ٥١/١١-٥٢.

[٣١] ينظر: معجم المؤلفين: ٥٢/١١.

[٣٢] ينظر: الأعلام: ٢٩١/٦.

[٣٣] ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٦/٨.

[٣٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢٩١/٦، ومعجم المؤلفين: ١٢٧/٧.

[٣٥] ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ: ١٣/١، ٢٠.

[٣٦] ينظر: معجم المؤلفين: ٥٢/١١.

[٣٧] ينظر: فهرس الفهارس والإثبات: ٦٦٠/٢.

[٣٨] ينظر: كشف الظنون: ١/١.

[٣٩] ينظر: كشف الظنون: ١/١.

[٤٠] ينظر: المصدر نفسه: ٧٤٨/١.

[٤١] ينظر: الأعلام: ٦/ ٢٩١.

[٤٢] ينظر: المصدر نفسه.

[٤٣] ينظر: كشف الظنون: ١/١، ٨١، ٣١٨، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٧٩، ٥٠٠، ٦١٧، ٦٦٨، ٦٦٨، ٦٨٨، ٧٧٣، ٧٤٨، ٨٥٤، ٨٦١،...، والأعلام: ٢٩١/٦.

[٤٤] ينظر: شرح ابن طولون: ٩٥/١- ٩٦.

[٤٥] ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٤٩-١٥٠.

[٤٦] ينظر: المصدر نفسه: ١٨٥/١.

[٤٧] ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/٢.

[٤٨] ينظر: المصدر نفسه: ١٥٥/١، ١٥٦، ١٥٨/١، ١٥٩، ٢٠٠/١، ٢١٢/١، ٢١٤/١.

[٤٩] شرح ابن طولون: ٢/ ٣٤-٣٥.

[٥٠] المصدر نفسه: ١٧٩/١-١٨٠.

(٥١) المصدر نفسه: ٢٠٢/٢.
(٥٢) المصدر نفسه: ٣٦٠/١-٣٦١.
(٥٣) شرح ابن طولون: ١/ ٣٦٦-٣٦٧.
(٥٤) المصدر نفسه: ٣٢٠/١-٣٢١.
(٥٥) المصدر نفسه: ١/ ٢٩٢-٢٩٣.
(٥٦) المصدر نفسه: ١٧٠/١.
(٥٧) شرح ابن طولون: ٣٤٢/١.
(٥٨) سورة طه: ٧٢.
(٥٩) شرح ابن طولون: ١٦١/١-١٦٢.
(٦٠) المصدر نفسه: ٢٢٢/٢-٢٢٣.
(٦١) شرح ابن طولون: ٤٩/١.
(٦٢) ينظر: شرح اللمحة: ١/ ٢٣٤، والتصريح على التوضيح: ٣٠/١.
(٦٣) شرح شذور الذهب: ٣١٧.
(٦٤) همع الهوامع: ١٥٣/٤.
(٦٥) ينظر: الكتاب: ٤٣٦/١، والمقتضب: ٧٣/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٦٧/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٧/٢، وارتشاف الضرب: ٥٨٢/٢.
(٦٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٨٢/٢.
(٦٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٣/٢، وهمع الهوامع: ٥٥/٢.
(٦٨) ينظر: الكتاب: ٤٣٦/١.
(٦٩) ينظر: المقتضب: ٧٣/٤.
(٧٠) ينظر: جامع البيان: ١٣٢/١٣.
(٧١) المحتسب: ٢٨٩/٢.
(٧٢) ينظر: الكشاف: ٣٧٢/٢، ٥٤٧.
(٧٣) شرح ابن طولون: ٤٩/١.
(٧٤) ينظر: شرح ابن طولون: ١٧٩/١-١٨٠.

(٧٥) ينظر: الكتاب: ١٢٦/٢-١٢٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤-٤٦، وشرح الكافية لابن مالك: ٣٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٣/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٠/١، وهمع الهوامع: ٨/١، وحاشية الصبان على الأشموني: ٢٨٣/١.

(٧٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤، وشرح الكافية لابن مالك: ٣٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٣/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٠/١، وهمع الهوامع: ٨/٢.

(٧٧) ينظر: المقتضب: ١٢٦/٤، والأصول في النحو: ٦٢/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤/١، وشرح الكافية لابن مالك: ٣٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٣/١، وهمع الهوامع: ٨/٢، وحاشية الصبان على الأشموني: ٢٨٤/١.

(٧٨) ينظر: شرح المفصل: ٢٢٣/١.

(٧٩) ينظر: شرح الكافية: ٢٠٠/١.

(٨٠) ينظر: الأصول في النحو: ٦٢/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٢٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٧/١، وحاشية الصبان على الأشموني: ٢٨٤/١.

(٨١) شرح ابن طولون: ١٧٩/١-١٨٠.

(٨٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١٤٧/١.

(٨٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧١/١.

(٨٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠٠/١.

(٨٥) ينظر: شرح المفصل: ٢٢٤/١.

(٨٦) شرح ابن طولون: ٤٢٩/١.

(٨٧) ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١-٢٠٥، والأصول في النحو: ٢٢٩/٢، والخصائص: ٣٨٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٢٨-٨٣٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٢/٢، والدر المصون: ٣٠٧/٢.

(٨٨) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٢٨-٨٣٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٢/٢، والدر المصون: ٣٠٧/٢.

(٨٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢.

(٩٠) شرح ابن طولون: ٤٢٩/١-٤٣٠.

[٩١] شرح المفصل: ٤٢/٢.

[٩٢] ينظر: كتاب الجمل في النحو: ٢٤٢-٢٤٣.

[٩٣] ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٩/٢، والخصائص: ٣٨٦/٢.

[٩٤] شرح ابن طولون: ٤٢٩/١.

[٩٥] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٢٨.

[٩٦] البيت للمخبل السعدي، ينظر: ديوانه: ٢٩٠.

[٩٧] ينظر: الدر المصون: ٣٠٧/٢.

[٩٨] ينظر: الإقليد شرح المفصل: ٥٦١-٥٦٢.

[٩٩] ينظر: الخصائص: ٣٨٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٣١.

[١٠٠] شرح ابن طولون: ٣٤/٢- ٣٥.

[١٠١] ينظر: الكتاب: ١٦٦/٣، والتبصرة والتذكرة: ٢٧٤/١-٢٧٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٧-١٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٨٩/٤، وشرح التسهيل: ٣٣٨/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٣٨/٤، والموشح في شرح الكافية: ٥٠١.

[١٠٢] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٤١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٧-١٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٨٩/٤، وشرح جمل الزجاجي: ٥٩٨/١، وشرح التسهيل: ٣٣٨/٢، والموشح في شرح الكافية: ٥٠١.

[١٠٣] شرح ابن طولون: ٣٤/٢.

[١٠٤] المصدر نفسه.

[١٠٥] المصدر نفسه: ٣٥/٢.

[١٠٦] ينظر: رواية قطرب: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢١.

[١٠٧] ينظر: الإقليد شرح المفصل: ١٥٩٧.

[١٠٨] ينظر: المصدر نفسه: ١٥٩٨.

[١٠٩] البيت للفرزدق وتمامهُ:

تنفي يداها الحصى من كلِّ هاجرةٍ .....

ديوانهُ: ٥٧٠.

[١١٠] ينظر: الإقليد شرح المفصل: ١٥٩٩-١٦٠٠.

[١١١] ينظر: الكتاب: ٥/٣، والمقتضب: ٨/٢، ومعاني الحروف: ١٠٠، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٠٨/٢، والجنى الداني: ٢٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٧٣/٤، ومغني اللبيب: ٣٧٤.

[١١٢] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٠٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٧٤/٤ والجنى الداني: ٢٧٢، ومغني اللبيب: ٣٧٣-٣٧٤.

[١١٣] ينظر: الكتاب: ٥/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٧٣/٤.

[١١٤] شرح ابن طولون: ٢٠٣/٢-٢٠٤.

[١١٥] شرح ابن طولون: ٢٠٤/٢.

[١١٦] ينظر: الكتاب: ٥/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٧٣/٤.

[١١٧] شرح ابن طولون: ٢٠٤/٢.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب- أبو حيان الأندلسي (أثير الدين أبو عبد الله محمد ابن يوسف بن علي ت٧٤٥هـ). تحقيق مصطفى النماس، ط:١، (مطبعة النسر الذهبي، ومكتبة الخانجي) بالقاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢. الأصول في النحو- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط:٢، (مؤسسة الرسالة) ببيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣. إعراب القرآن الكريم- النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط:٢، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية) ببيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤. الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين- الزركلي (خير الدين ت١٩٧٦م)، ط:١٧، (دار العلم للملايين) ببيروت، ٢٠٠٧م.

٥. الإقليد شرح المفصل، الجَنْدي (تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر ت٧٠٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، ط:١، (الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) بالسعودية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد النحوي ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، (دار الفكر) ببيروت، د.ت.
٧. الإيضاح في شرح المفصل- ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدّوني ت٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، ط:١ (دار سعد الدين) بدمشق، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
٨. التبصرة والتذكرة، الصيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق من نحاة القرن الرابع)، تحقيق: الدكتور فتحي احمد مصطفى علي الدين، ط:١، (دار الفكر) بدمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٩. التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت٧١٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، ط:١، (دار الغرب الإسلامي) ببيروت، ١٩٨٦م.
١٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (حسن بن قاسم ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، ط:٢، (مكتبة الكليات الأزهرية) بالقاهرة، د.ت.
١١. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير ت٣١٠هـ)، ط:٤، (دار المعرفة) ببيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٢. كتاب الجمل في النحو، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت٣٣٧ أو ٣٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، ط:٣، (مؤسسة الرسالة) ببيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٦٨م.
١٣. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (حسن بن قاسم ت٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد ندين فاضل، د.ط، (دار الآفاق الجديدة) ببيروت، د.ت.

١٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان (محمد بن علي الشافعي ت١٢٠٦هـ)، ضبطهُ وصححهُ: إبراهيم شمس الدين، ط:١، (دار الكتب العلمية) ببيروت- لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
١٥. الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط:٢، (دار الهدى للطباعة والنشر) ببيروت، د.ت.
١٦. الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر النعيمي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، ط:١، (دار الكتاب الجديد)، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين، ط:١، (دار الكتب العلمية) ببيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
١٨. ديوان الفرزدق، د.ط، (دار صادر) ببيروت، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
١٩. ديوان المخبل السعدي ضمن كتاب (شعراء مقلّون)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط:١، (عالم الكتب) ببيروت، و(مكتبة النهضة) ببغداد، ١٩٨٧م.
٢٠. ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي، الحسيني (شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الدمشقي الشافعي ت٧٦٥هـ)، ط:١، (دار الكتب العلمية) ببيروت- لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ضمن مجموعة ذيول على تذكرة الحفاظ.
٢١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري ت١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط:١، (دار ابن كثير)، بدمشق وبيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٢. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الأندلسي (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط:١، (دار الكتب العلمية) ببيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٣. شرح التصريح على التوضيح او التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري (الشيخ خالد بن عبد الله ت٩٠٥هـ)، د.ط، (دار إحياء الكتب العربية، عد عيسى البابي الحلبي وشركاه)، د.ت.

٢٤. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور (علي بن مؤمن الأشبيلي ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، د.ط، (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) ببغداد، ١٩٨٢م.
٢٥. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ابن طولون (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي الدمشقي الصالحي ت٩٥٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، ط:١، (دار الكتب العلمية) ببيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٢٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المصري ت٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. د.ط، لبنان– بيروت، د.ت.
٢٧. شرح الكافية الشافية، ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط:١، (دار المأمون للتراث) بدمشق، و(جامعة أم القرى بمكة المكرمة) السعودية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٢٨. شرح الكافية في النحو (لابن الحاجب ت٦٤٦هـ)، الاستراباذي (الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن ت٦٨٦هـ)، قدم له ووضع حواشيه: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط:١، (دار الكتب العلمية) ببيروت– لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٢٩. شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، ابن هشام الأنصاري (الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المصري ت٧٦١هـ)، تحقيق: د.صلاح رواي، ط:٢، (دار مرجان للطباعة) بالقاهرة، د.ت.
٣٠. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط:١، (دار الكتب العلية) ببيروت– لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣١. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي (شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد ت٩٠٢هـ)، د.ط، (منشورات دار مكتبة الحياة) ببيروت– لبنان، د.ت.

٣٢. الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، ابن طولون (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي الدمشقي الصالحي ت٩٥٣هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، د.ط، (منشورات دار ابن حزم) ببيروت– لبنان، ١٩٩٦م.
٣٣. الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط:٣، (مكتبة الخانجي) بالقاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ت٥٣٨هـ)، د.ط، (دار المعرفة) ببيروت– لبنان، د.ت.
٣٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (العلامة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي ت١٠٦٧هـ)، د.ط، (مكتبة المثنى، بغداد، وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) ببيروت، ١٩٤١م.
٣٦. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزي (نجم الدين محمد بن محمد ت١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، ط:١، (دار الكتب العلمية) ببيروت– لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٣٧. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني (محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي ت١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط:٢، (دار الغرب الإسلام) ببيروت، ١٩٨٢م.
٣٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق: عبد الحليم النجار، ط:٢، (طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامي) ببيروت، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
٣٩. معاني الحروف، الرماني، (أبو الحسن علي بن عيسى ت٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، د.ط، (دار نهضة مصر) بالقاهرة، د.ت.
٤٠. معاني القرآن، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، ط:٣، (عالم الكتب) ببيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤١. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، كحالة (عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني الدمشقي ت١٤٠٨هـ)، د.ط، (دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع) ببيروت– لبنان، د.ت.
٤٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط:٥، (دار الفكر) ببيروت، ١٩٧٩م.
٤٣. المقتضب– المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، د.ط، (عالم الكتب) ببيروت، د.ت.
٤٤. الموشح في شرح الكافية، الخبيصي (شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد ت ٧٣١هـ)، تحقيق: محمد أمين عواد الكبيسي (رسالة ماجستير) جامعة بغداد، ١٩٨٩م.
٤٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن أبي بكرت٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، د.ط، (دار البحوث العلمية) بالكويت، ١٣٩هـ/١٩٧٥م.
٤٦. الوافي بالوفيات، الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، د.ط، (دار إحياء التراث) ببيروت،١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.